

المصارف العراقية تمتثل فعليا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

المدرس علي ماجد هادي أ.م.د. منذر جبار داغر أ.د. هاشم علي هاشم

كلية الادارة والاقتصاد / قسم المحاسبة

جامعة البصرة

المستخلص :

يهدف هذا البحث الى تحديد مستوى اذعان المصارف العراقية لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (International financial reporting standards IFRS). بشكل اكثر تفصيلا، ندرس خيار السياسة المحاسبية للشركات العراقية بعد تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS). ومن اجل تحقيق هذا الهدف، نقوم بتوظيف بيانات الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية – قطاع المصارف، اذ نقوم بتحليل محتوى التقارير المالية لـ (18) مصرفاً للسنوات 2015-2019. وتشير النتائج الى ضعف اذعان المصارف العراقية (قطاع المصارف في سوق العراق للأوراق المالية) لمتطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية. وهذا الامر، أي عدم الإذعان، يؤشر ان اعلان الجهات التنظيمية في العراق إلزام المصارف العراقية بتبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) هو مجرد اعلان للتبني دون تطبيق حقيقي لهذه المعايير في ارض الواقع.

الكلمات المفتاحية: الإذعان، معايير الإبلاغ المالي الدولية، سوق العراق للأوراق المالية.

Iraqi banks actually comply for international financial reporting standards

Teacher: Ali Majed Hadi , Assist .Prof. Dr: Mundher Al-hamood , Prof. Dr: Hashim Ali

Administration & Economics College , Department of Accounting

University of Basrah

Abstract :

This research aims to determine the level of compliance of Iraqi banks with application of International financial reporting standards (hereafter IFRS). In more specific, we study the choices of accounting policy for Iraqi firms after IFRS. In order to achieve this goal, we employ the data of the Iraqi firms listed in the Iraq stock exchange- banking sector, as we analyze the content of financial reports of 18 banks for the years 2015-2017-2019. The results indicate weak Iraqi banks' compliance with IFRS requirements. This matter, that is, non-compliance, that the announcement of the regulatory authorities in Iraq to oblige banks to adopt and apply IFRS is just declaration of adoption without an actual application of these standards in the real world.

Key words: IFRS, compliance, banks, Iraq stock exchange.

المقدمة :

صدر البنك المركزي العراقي المذكرة الإدارية رقم 9/12 في 2016/1/4، والتي الزم بها المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باعداد التقارير المالية لسنة 2015 بمجموعتين، الأولى على وفق النظام المحاسبي السائد والثانية على وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية. تحقيق هذا الامر، من المحتمل ان يقود الى تحسين جودة التقارير المالية وسد الفجوة الموجودة في السوق المالي والمتمثلة بصعوبة فهم التقارير المالية الصادرة على وفق النظام المحاسبي السائد قبل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية من قبل مستخدمي هذه التقارير، وبشكل خاص أصحاب المصلحة الاجانب. الا ان اصدار هذه المذكرة لا يعني ان المصارف العراقية ستطبق فعليا معايير الابلاغ المالي الدولية تلقائيا. فقد أشارت الدراسات السابقة; Ball, 2006; (Daske et al., 2013) الى وجود تفاوت في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية نتيجة اسباب كثيرة منها ما يخص خصائص البلد مثل الثقافة، قوة انفاذ القانون، الأصل القانوني. ومنها ما يخص خصائص الشركة مثل حجم الشركة، الملكية الأجنبية. نتج عن هذا الاتجاه في الادب المحاسبي، مسار بحث يدرس امتثال الشركات للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. وبحثنا الحالي، يناقش الى أي مدى المصارف العراقية تمتثل لمعايير الإبلاغ المالي الدولية فعلا. بمعنى اخر، ان عملية تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية ما هي الا اعلان للتطبيق وليس تطبيقاً فعلياً. فالدراسات السابقة بهذا الخصوص قد ميزت بين التبني الالزامي بحكم القانون والتبني الالزامي في ارض الواقع، لذلك نحن هنا لم نكتفِ بإعلان تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية من قبل المصارف العراقية، والتسليم بان المصارف العراقية قد اذعنت فعلا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية من خلال تطبيقها فعليا، بل سيتم قياس مدى التغير الحاصل في التقارير المالية لهذه المعايير بعد اعلان تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية، أي قياس درجة امتثال المصارف العراقية لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية. البحوث العراقية في مجال قياس الامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، لم تدرس درجة امتثال الشركات العراقية، لكن تم دراسة اثر بعض المعايير (مثل معيار 9) على القوائم المالية للشركات (حاجم ويعقوب، 2020). كان الهدف تحديد العواقب الاقتصادية للمعايير. ومع ذلك، لم يتم اعداد دراسة لفحص الانتقال من المعايير المحاسبية المحلية العراقية السائدة قبل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية. لذلك هدف هذه الدراسة هو سد هذه الفجوة البحثية في الادب المحاسبي. أي قياس مدى امتثال الشركات العراقية- قطاع المصارف لمعايير الإبلاغ المالي الدولية. ومن اجل إتمام التحقق من قيام المصارف العراقية بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية فعليا، نحن نتبع ما قامت به الدراسات السابقة، ونقيس التغير الحاصل في التقارير المالية من خلال تحديد خيارات السياسات المحاسبية التي يجب ان تتبع على وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية. وبذلك تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، نحن ندرس ايضا امتثال الشركات لمعايير الإبلاغ المالي الدولية بمرور الوقت، وهل ان هذه الشركات قد اكتسبت الخبرة لاستغلال المرونة داخل معايير الإبلاغ المالي الدولية من اجل توجيه الأرقام المحاسبية لنتائج مواتية لها. ومن ثمّ، قد يسمح هذا الامر بمرور الوقت الى انغماس الشركات بتطبيقات معايير الإبلاغ المالي الدولية وابتعادها عن ممارسات المحاسبة المحلية السائدة قبل تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

بشكل أكثر تفصيلا، الغرض من هذا البحث هو اجراء تقييم لامتثال المصارف العراقية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية. اذ نعتزم تحليل ومقارنة التحول الى معايير الإبلاغ المالي الدولية من خلال (1) قياس مستوى الاختلاف بين النظامين، النظام المحاسبي السائد قبل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية وبعدها تبنيها. (2) قياس التغير في اختيار السياسة المحاسبية بعد تبني

معايير الإبلاغ المالي الدولية. وباستخدام التقارير المالية السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وهي بعدد 18 مصرفاً. نجري قياس درجة الاختلاف في الأرقام المحاسبية عند سنة التحول الأولى (2015) من خلال التحقق من اتباع السياسات المحاسبية في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولية من خلال قائمة تحقق بالاعتماد على الدراسات المقدمة من قبل (Nobes and Kaval (2010, 2012).

يسهم البحث في الادب المحاسبي بعدة طرائق. أولاً، قياس درجة الاختلاف بين مخرجات النظام المحاسبي السائد قبل تبني معايير الإبلاغ المالية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية. ثانياً، تسليط الضوء على التحول الى معايير الإبلاغ المالي الدولية في المصارف العراقية، وهل المصارف العراقية قد استخدمت خيارات الطرائق المحاسبية المتاحة ضمن معايير الإبلاغ المالي الدولية من اجل الاستمرار بالسياسة المحاسبية المتبعة قبل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية، أي تغير السياسة المحاسبية، في اثناء تبنيها معايير الإبلاغ المالي الدولية.

نجد ان مستوى الاختلاف في مخرجات النظام المحاسبي المحلي ومعايير الإبلاغ المالي الدولية للمصارف العراقية كبير، وذلك يعود الى طبيعة النظام المحاسبي السائد قبل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية، اذ انه قد صمم لخدمة النظام السياسي الاشتراكي في العراق واقتصاده الموجه وليس لخدمة مستخدمي التقارير المالية وبشكل خاص المستثمرين في السوق المالي. كذلك يتضح لنا ان السياسة المحاسبية السائدة قبل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية تستمر من خلال التسلسل تحت ستار الخيارات التي تتيحها معايير الإبلاغ المالي الدولية في اختيار السياسة المحاسبية.

هيكل البحث بالشكل الاتي: الجزء الثاني سيؤسس الاطار النظري للدراسة باستعراض الدراسات السابقة الادب حول الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية. الجزء الثالث سيصف بيانات الدراسة ومنهجيتها. في الجزء الرابع ستم مناقشة النتائج التي تم التوصل لها. في الجزء الأخير سيتم عرض الاستنتاجات والتوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة

ان الهدف من اصدار معايير الإبلاغ المالي الدولية هو الوصول الى ممارسة عالمية للمحاسبة. فوجود مجموعة واحدة من المعايير المشتركة بين البلدان ذات الجودة العالية ستقود بلا شك الى تقارير عالية الجودة. هذا من جانب، من جانب اخر، ان تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لا يحدث بصورة اتوماتيكية بعد اعلان الجهة المنظمة للمحاسبة في بلد ما عن تبنيها لمعايير الإبلاغ المالي الدولية. اذ ان مجرد الإعلان عن تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية لا يعني تطبيقها بحكم الواقع. فتحقيق الهدف من تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية لا يتحقق الا اذا تم تفسير وتطبيق هذه المعايير بالطريقة نفسها عبر البلدان التي أعلنت تبنيها لمعايير الإبلاغ المالي الدولية. ليس هذا فقط، بل الاستمرار في تطبيق ما ورد في معايير الإبلاغ المالي الدولية عبر الزمن دون التراجع الى تطبيقات معايير المحاسبة المحلية (مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً). وعلى هذا الأساس، استنتج (Nobes and Stadler (2013: 574 إمكانية تمييز أنماط وطنية لممارسات معايير الإبلاغ المالي الدولية، ويمكن ملاحظة نسخ مختلفة من معايير الإبلاغ المالي الدولية المطبقة عبر البلدان. فالعوامل المميزة لكل بلد تظل ذات صلة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية. فعوامل مثل الثقافة وقوة نظام حماية المستثمر وقوة انفاذ القوانين تبقى مؤثرة في

تطبيق الأنظمة المحاسبية في أي بلد، ومعايير الإبلاغ المالي الدولية ليست باستثناء عن ذلك. فمن الممكن ان تتسلل معايير المحاسبة المحلية تحت مسمى معايير الإبلاغ المالي الدولية. ومن ثمَّ ان مجرد اعلان تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية قد يؤدي الى تضليل مستخدمي التقارير المالية لاعتقادهم أن طرائق انتاج البيانات المحاسبية وعرضها واحد، وهذا الاعتقاد بلا شك خاطئ، مما يقود الى اعتقاد خاطئ اخر بشأن جودة التقارير المالية بسبب اختلاف جودة التقارير المالية بين الشركات. بمعنى اخر، ان الأنظمة المحاسبية تبدو موحدة بعد تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الا انها في حقيقة الامر خلاف ذلك من خلال تسلل المعايير المحاسبية السائدة قبل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية تحت معايير الإبلاغ المالي الدولية، أي ان المعايير تبدو موحدة وهي خلاف ذلك (Ball, 2006). ان السبب في تسلل معايير المحاسبة المحلية تحت معايير الإبلاغ المالي الدولية هو يعود الى ان معايير الإبلاغ المالي الدولية أوسع نطاقاً مع تفاصيل اقل وتوجهات تفسيرية قليلة حيث انها قائمة على المبادئ العامة. اذ ان واضعي معايير المحاسبة الدولية يفضلون ترك تفسير معايير الإبلاغ المالي الدولية وتنفيذها للهيأة التفسيرية والمحاسبين والمدققين في ارض الواقع، ومن ثمَّ عند تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية يكون الحكم الشخصي (التقديرات المهنية) فيها واسع. اذ تتسم معايير الإبلاغ المالي الدولية بالمرونة بالمقارنة مع مبادئ المحاسبة المحلية. بمعنى اخر، ان المبادئ المحاسبية قائمة على القواعد بينما معايير الإبلاغ المالي الدولية قائمة على المبادئ، لذلك المبادئ المحاسبية هي اكثر تحديدا وتفصيلا وقواعد موجهة بشكل اكبر من معايير الإبلاغ المالي الدولية.

في دراسته الموسومة بـ (International Variations in IFRS Adoption and Practice)، يقدم Nobes (2014) مراجعة حول موضوع الاختلاف بين معايير المحاسبة المحلية ومعايير المحاسبة الدولية، اذ يجادل ان الاختلافات السائدة ستستمر بعد تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية. وان السبب في استمرار السياسات المحاسبية القديمة للشركات تحت معايير الإبلاغ المالي الدولية يرجع الى ثمانية أسباب هي:

- (1) إصدارات مختلفة من المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية.
- (2) ترجمات مختلفة للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية.
- (3) القضايا الانتقالية.
- (4) تطبيق غير كامل.
- (5) الثغرات في المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية.
- (6) خيارات علنية في المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية.
- (7) خيارات سرية في المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية.
- (8) تقديرات في المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية.

من خلال العمل في السياق الألماني والبريطاني، يدرس (Haller and Wehfriz 2013) فيما اذا كانت معايير الإبلاغ المالي الدولية تطبق بالطريقة نفسها في البلدان ذات الخصائص المختلفة، وما هي بدائل السياسة المحاسبية المسموح بها من قبل معايير الإبلاغ المالي الدولية للشركات المدرجة في المانيا والمملكة المتحدة من خلال متابعة هذه السياسة الواردة في التقارير المالية للشركات للسنوات 2005 و 2009. وان النتائج التي توصل لها الباحثان تقدم دليلا على ان الشركات تميل للاستمرار بالسياسات المحاسبية التي تتطلبها الأنظمة المحاسبية الوطنية السائدة قبل تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية،

وان التغيير في خيارات السياسة المحاسبية الواردة في التقارير المالية بين سنة 2005 وسنة 2009 كان طفيفا. على المنوال نفسه، في دراسة ركزت على استكشاف الاختلاف في ارباح الشركات البريطانية المقرر عنها بموجب معايير الإبلاغ المالي الدولية، وهذه الشركات البريطانية مدرجة في نفس الوقت في السوق الأمريكي، لذلك يعاد اصدار تقاريرها بموجب مبادئ المحاسبة الامريكية، استنتج (2012) Weetman et al. وجود اختلاف في الأرقام المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركة المدرجة في بريطانيا المعدة على وفق مبادئ المحاسبة الامريكية. ويرجع هذا الاختلاف بالأساس الى الاختلاف في احتساب شهرة المحل، مخصص الضرائب المؤجلة، تكاليف المعاشات التقاعدية. وفي السياق نفسه، وبالاعتماد على تسويات التقارير المالية F-20، يقوم (2009) Gray et al. بالتحقيق في التقارب بين الدخل وحقوق الملكية الواردة في التقارير المالية للشركات الاوروبية المدرجة في السوق الأمريكي. اذ تعد هذه الشركات التقرير المالي بنسختين، الأولى وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) في السوق المالي الأوروبي المدرجة فيه أصلا، والثانية، على وفق مبادئ المحاسبة الامريكية (US GAAP)، في السوق المالي الأمريكي. ووجدت الدراسة ان الاختلافات بين التقريرين الماليين الصادرة الشركة نفسها في السنة نفسها مستمرة حتى وان تم تطبيق معايير محاسبية دولية متقاربة مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. في السياق الصيني، درس (Chen and Zhang (2010) تقارب ممارسات المحاسبة للشركات الصينية مع تلك الممارسات المحاسبية المتاحة على وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية. وتوصلت الدراسة الى ان انخفاض الاختلاف في رقم الأرباح بين القوائم المالية المعدة على وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية والقوائم المالية المعدة على وفق معايير المحاسبة الصينية. في السياق الإيطالي، ومن خلال عينة مكونة من 101 شركة في عام 2005، درس (2009) Mechelli الامتثال لمعيار المحاسبة الدولية 7. وبينت نتائج الدراسة ان الشركات الإيطالية غير متجانسة بشأن تطبيق معيار المحاسبة الدولية 7. بمعنى، ان درجة الامتثال فيما بين الشركات الإيطالية متدنية. وتعد الدراستان المقدمتان من قبل (Kvaal and Nobes (2010) مهمتين في دراسة الامتثال في السياق الدولي. فدرس (Kvaal and Nobes (2010) الاختلافات بين البلدان فيما يتعلق بتطبيق السياسات المحاسبية المتاحة عند تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية. ومن اجل تحقيق ذلك، استخدم الباحثان بيانات للفترة 2006-2007 من خمسة دول (1) 44 شركة استرالية. (2) 98 شركة من المملكة المتحدة. (3) 35 شركة فرنسية. (4) 32 شركة اسبانية. (5) 23 شركة ألمانية. ونتائج هذه الدراسة اكدت استمرار الشركات في تطبيق الطرائق المحاسبية نفسها. بمعنى اخر، ان الشركات تطبق نفس الطرق المحاسبية التي كانت تطبقها عند تبنيها معايير المحاسبة المحلية، وبقت تطبقها عند تبنيها معايير الإبلاغ المالي الدولية. قام (2012) Kvaal and Nobes بإعادة دراستهم التي نشرت في 2010، فقد استخدموا بيانات تغطي الفترة 2008-2009، لشركات المدرجة في استراليا والمملكة المتحدة وفرنسا واسبانيا. وتوصلت الدراسة الى ان الشركات الاسترالية والبريطانية قد اجرت تعديلات طفيفة في سياستها المحاسبية، ويعود سبب ذلك الى تشابه معايير المحاسبة البريطانية ومعايير المحاسبة الاسترالية التي كانت مطبقة قبل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولي مع معايير الإبلاغ المالي الدولية. اما الشركات الفرنسية والاسبانية فقد قامت بتغييرات في سياستها المحاسبية تتوافق مع معايير الإبلاغ المالي الدولية وتبتعد عن السياسات المحاسبية التي تتوافق مع معايير المحاسبة الوطنية التي كانت سائدة قبل معايير الإبلاغ المالي الدولية، والسبب في ذلك يعود الى ان الشركات الفرنسية والاسبانية قد اكتسبت الخبرة بمرور الوقت.

وتأسيسا على ما ورد في الدراسات السابقة، ونميز بين التطبيق القانوني لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (de jure) و (harmonization) والتطبيق الفعلي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (de facto harmonization). واتساقا مع هذا الامر، احتمال ان تستمر الاختلافات في سمات التقارير المالية بعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية. حيث الاختلاف بين معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبة المحلية يمكن ان يأخذ اشكالا مختلفة، ان تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية يؤثر في الشركات بأشكال مختلفة وتعتمد درجة اذعان الشركة لمعايير الإبلاغ المالي على عوامل عديدة. أولا: الشركة تتحمل كلفة إضافية تتمثل بتكاليف تغير النظام والوقت المصروف على عملية التبني وتدريب المحاسبين والمدققين على الأنظمة المحاسبية الجديدة، أي معايير الإبلاغ المالي الدولية. ثانيا: العلاقة مع المساهمين، ان تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية سيؤدي الى خفض عدم تماثل المعلومات بين الشركة وحملة الأسهم، اذ ان تكلفة الوكالة التي يتكبدها المساهمين ستخفض بعد تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية وذلك لتوفر المعلومات لديهم، وهذا التوفر هو ناتج عن تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية. ثالثا: طريقة احتساب الدخل والذي ينعكس بدوره على الضريبة، حيث ان طريقة الاعتراف بالإيراد ستتغير ومن ثم صافي الربح سيتغير اعتمادا على طريقة احتسابه. وأشارت الدراسات السابقة الى الاختلافات بين معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) ومبادئ المحاسبة المقبولة عموما (GAAP).

- 1- تحظر معايير المحاسبة الدولية (IAS 2) استخدام طريقة تقويم المخزون الوارد أخيرا صادر أولا (LIFO).
 - 2- لا تعترف المعايير المحاسبة الدولية (IAS 1) لإعداد التقارير المالية بالبنود المحاسبية تحت تصنيف "بند غير عادي".
 - 3- تسمح معايير المحاسبة الدولية بإعادة تقييم الموجودات طويلة العمر الملموسة وغير الملموسة إلى القيمة السوقية (IAS 16).
 - 4- تسمح معايير المحاسبة الدولية بالاعتراف بتكاليف التطوير كموجودات (IAS 38).
- فتطبيق الشركات لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، التي تشكل التقارير المالية للشركة، الا ان التقرير المالي يكون ذات جودة عالية اذ كانت الشركة اذعنت بشكل كبير لتطبيق ما ورد في معايير الإبلاغ المالي الدولية. فالشركات قد تمتثل أو لا تمتثل لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، أو تمتثل بالكامل بمرور الوقت. قد تستمر أجزاء من نظام المحاسبة الوطني (النظام المحاسبي السائد قبل تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية) في التأثير في إعداد التقارير المالية حتى بعد تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية. وهذا يعني ان الشركات تحتفظ بالأنماط المحاسبية السائدة قبل تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية تحت مسمى معايير الإبلاغ المالي الدولية، أي أنماط المحاسبة الناتجة عن استخدام الاحكام الشخصية. وان اسباب تدفق نتائج المحاسبة بموجب مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً على المستوى الوطني إلى التقارير المالية المعدة تحت معايير الإبلاغ المالي الدولية. قيام الشركات بالاحتفاظ بالتقارير المالية على وفق معايير المحاسبة المحلية السائدة قبل تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية هو توافقها مع الانظمة الضريبية. السبب الرئيسي وراء لك هو تجنب التكاليف الإضافية الناتجة من تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، أي التكاليف الناتجة من جمع واعداد البيانات الإضافية (Gee et al., 2010; Kvaal and Nobes, 2919), علاوة على ذلك، يمكن ان يكون السبب تقليل الفروق بين الأرقام المحاسبية في التقارير المالية والأرقام

المحاسبية المعدة على وفق الانظمة الضريبية، مثل حالة المانيا من اجل تجنب الصعوبات في توضيح الاختلافات لهيآت الضرائب (Gee et al., 2010; Rammert, 2009).

ثالثاً: فرضيات الدراسة

استنادا الى الدراسات السابقة، ان تنبؤاتنا تنص على ان الشركات تميل للاحتفاظ بسياساتها المحاسبية التي كانت تمارسها قبل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية تحت معايير الإبلاغ المالي الدولية. وهذا الامر يعود الى كلف التحول الى المعايير الجديدة. كذلك ان السياسات المحاسبية في الغالب تكون قد حددت لهدف محدد، وطالما ان الهدف مستمر فان السياسة المحاسبية ستواكب هذا الهدف.

H1: ان السياسات المحاسبية السائدة قبل تبني معايير الإبلاغ المالي للشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ستستمر تحت معايير الإبلاغ المالي الدولية.

H2: ان امتثال الشركات العراقية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية سيتحسن بمرور الوقت

رابعاً: طرائق قياس الامتثال وتصميم الدراسة

من اجل قياس امتثال الشركات لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، نحن نتبع الادب المحاسبي، اذ تم تحديد عدد من طرائق قياس الإذعان وهي:

1- قياس الامتثال من خلال استخدام قائمة تحقق لمدى تطبيق الشركات لمتطلبات الإفصاح على وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية (Abdullah and Minhat, 2013). وهذه الطريقة تتضمن قياس مدى امتثال الشركة لمتطلبات الإفصاح على وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية وهما:-

أ- مؤشر الإفصاح الموزون: يعتمد هذا المؤشر على تصورات مستخدمي التقارير المالية. ونادرا ما يتم استخدامه لقياس امتثال الشركات بسبب اختلاف رؤية مستخدمي التقارير المالية لما هو مهم من بنود محاسبية، واختلاف الاوزان المحددة للمستخدمين حسب اهميتهم يؤدي الى عدم توحيد الأساس عند قياس امتثال الشركات. ولهذه الأسباب يفضل الباحثون استخدام مؤشر الإفصاح غير الموزون.

ب- مؤشر الإفصاح غير الموزون: يتميز هذا المؤشر بحيادية لأنه لا يعتمد في قياس الامتثال على الاحكام الذاتية ممثلة براء مستخدمي التقارير المالية فيما يتعلق بأهمية بند محاسبي ما، وهذا المؤشر مقسم الى:

A. طريقة Cooke's ثنائية التفرع

على وفق هذه الطريقة يتم اعداد قائمة تحقق تتضمن ما يجب ان يطبق في كل معيار من معايير الإبلاغ المالي الدولية. وبعد ذلك يتم مطابقة ما ورد في التقرير المالي مع قائمة التحقق. يتم إعطاء البند الذي تم الإفصاح عنه قيمة 1، وصفر خلاف ذلك. فيتم إعطاء البند المحاسبي المفصاح عنه قيمة واحد وصفر اذا لم يتم الإفصاح عنه، او غير قابل

للتطبيق، إذا كان غير مناسب للشركة. ويتم احتساب درجة امتثال الشركة النهائية على أنها نسبة مجموع عدد البنود المحاسبية المفصح عنها في التقرير المالي الى عدد البنود التي يجب الإفصاح عنها والمحددة في قائمة التحقق.

B. طريقة الامتثال الجزئي

من اجل تجنب المشكلة التي تواجه طريقة Cooke's ثنائية التفرع المتمثلة إعطاء درجة امتثال واحدة لجميع المعايير، أنت طريقة الامتثال الجزئي لاحتساب درجة الامتثال لكل معيار ولمجموع المعايير في الوقت نفسه. فتتم تجزئة قائمة التحقق على أساس كل معيار وتتم مقارنتها بالتقرير المالي للشركة محل الدراسة، ويتم إعطاء قيمة واحد للبنود المفصح عنه في التقرير المالي والمحدد كمتطلب للمعيار في قائمة التحقق، وصفر خلاف ذلك. ويتم تقسيم مجموع درجات الامتثال المحققة للشركة على عدد الفقرات الواردة في قائمة الامتثال لكل معيار، من جانب اخر، لقياس الامتثال لجميع المعايير يتم تقسيم الدرجة المجمعة من خلال فقرات التقرير المالي المتمثلة لقائمة الإذعان على مجموع فقرات قائمة الإذعان لكل المعايير.

2- قياس الامتثال من خلال مطابقة السياسات المحاسبية لما ورد من سياسات محاسبية في التقرير المالي الدولي (Kvaal and Nobes, 2010, 2012).

على الرغم من الفوائد الكبيرة لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والتي تتمثل بتحسين مقارنة التقرير المالي للشركة مع التقارير المالية للشركات الأخرى، فضلا عن زيادة شفافية الأرقام المحاسبية. وهذا الامر ينعكس على قيمة الشركة من خلال زيادة الطلب على شراء اسهم الشركة بعد ان تحسنت جودة التقارير المالية متمثلة بتحسين المقارنة والشفافية، الا ان تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية متفاوت بين الشركات داخل البلد الواحد ومختلف بين الشركات عبر الحدود. أي هناك شركات تقاوم تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وتفضل الاستمرار بممارساتها المحاسبية المتوافقة مع معايير المحاسبة السائدة قبل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولي. والشركات العراقية ليست بمعزل عن هذا الامر، فدراستنا تدرس فيما اذا ان الشركات العراقية قد طبقت فعلا معايير الإبلاغ المالي الدولية او ان اعلان تبنيها بعيد عن تطبيقها في ارض الواقع. فمعايير الإبلاغ المالي الدولية تسمح للشركات التي تتبناها بمرونة في التطبيق بسبب البدائل المحاسبية المتاحة في كل معيار، وكذلك المرونة في التقدير والتفسير التي تتيحها هذه المعايير، كل هذا قد يؤدي الى عدم تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية بصورة متسقة. فضلا عن العوامل التي تحدد خصائص كل بلد مثل الثقافة وقوة القوانين والتي قد تؤدي الى تشكيل التقارير المالية تبعا لهذه العوامل حتى وان تم تطبيق معايير محاسبية موحدة مثل معايير الإبلاغ المالي الدولية. فمسألة توحيد التقارير المالية تبعا لتبني معايير محاسبية موحدة مثل معايير الإبلاغ المالي الدولية تبقى محل شك بسبب المرونة والقدرة والمجال الواسع للاحكام المهنية في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولية، والتي تقود الى تقارير مالية مختلفة ناتجة من معايير محاسبية موحدة. بكلمات أخرى، هناك مرونة في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولية في اختيار السياسة المحاسبية من قبل الشركات. فقد بين (Kvaal and Nobes (2010 ان الاختلافات في التقارير المالية لأكبر الشركات الأوروبية والاسترالية، يمكن ان تعود الى استمرار هذه الشركات بالسياسات المحاسبية المتبعة من قبلها في ظل النظام المحاسبي السائد قبل تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية. أي ان

الشركات قد استغلت المرونة المتوافرة في اختيار البدائل المحاسبية لتستمر في أنظمتها المحاسبية تحت معايير الإبلاغ المالي الدولية. وعلى هذا الأساس يمكن القول ان لكل بلد نسخته الخاصة من معايير الإبلاغ المالي الدولية (انظر Kvaal and Nobes, 2010: P.244). الامر الاخر الجدير بالذكر، ان التغييرات في السياسة المحاسبية تلحظ بقوة في الغالب عند تبني الشركات لمعايير الإبلاغ المالي الدولية والتي نظامها المحاسبي المحلي يختلف كثيرا عن معايير الإبلاغ المالي الدولية. باستخدام بيانات 210 شركة كبيرة مدرجة في استراليا وفرنسا وألمانيا واسبانيا والمملكة المتحدة لمقارنة السياسات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للسنوات 2005-2006 ومن ثم إعادة المنوال (الدراسة للسنوات 2009-2010، ومن خلال التركيز على 16 موضوعا محاسبيا، فقد اكد Kvaal and Nobes (2010) ان هناك تغييرات طفيفة في السياسة المحاسبية للشركات الاسترالية والشركات العاملة في المملكة المتحدة. هذا من جانب، من جانب اخر، أظهرت التقارير المالية للشركات الفرنسية والشركات الاسبانية تغييرات كبيرة في السياسة المحاسبية. بمعنى اخر، الشركات الفرنسية والشركات الاسبانية قد غيرت سياستها المحاسبية اكثر من الشركات البريطانية والاسترالية (الانكلوساكسون). أي ان الأنماط الوطنية للمحاسبة ستستمر مع تبني معايير الإبلاغ المالي. وهذه الأنماط المحاسبية ستكون مستمرة بقوة للشركات المقيمة في البلدان الانكلوساكسون.

3- قياس الامتثال من خلال قياس الفروقات في الأرقام المحاسبية وفق نموذج Gray عند التحول من معايير المحاسبة المحلية الى معايير الإبلاغ المالي الدولية يتوقع ان تتغير جودة الأرقام المحاسبية. فاذا كانت معايير المحاسبة المحلية السائدة قبل تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية متقاربه (متشابهه) مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، مثل حالة مبادئ المحاسبة البريطانية ومبادئ المحاسبة الايرلندية ومبادئ المحاسبة في جنوب افريقيا، فستكون الفروق في التقارير المالية المعدة على وفق معايير المحاسبة المحلية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية ضيقة. ومن اجل قياس مدى التقارب في الأرقام المحاسبية المعدة تحت نظامين، أي معايير المحاسبة المحلية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، نحن نتبع الدراسات السابقة بهذا الخصوص. فلقياس درجة الانتقال، أي الامتثال، من معايير المحاسبة المحلية الى معايير الإبلاغ المالي الدولية، نوظف مؤشر Gray للمقارنة (Haller et al., 2009; Cordazzo, 2013; Tsalavoutas, 2009; Peng et al., 2009; Gray et al., 2009). فالدراسات السابقة قد استخدمت مؤشر Gray لقياس الفروق بين نظامين محاسبين. بمعنى اخر، لقياس الاختلافات في مدة بين معايير المحاسبة المحلية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في الفترة الانتقالية (فترة التحول من معايير المحاسبة المحلية الى معايير الإبلاغ المالي الدولية) سيتم اعتماد المعادلة (1،2) لمقارنة حقوق الملكية وصافي الدخل المعد بموجب معايير المحاسبة المحلية (GAAP) حقوق الملكية وصافي الدخل المعد وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS).

$$Gray\ index\ net\ income = 1 - \left(\frac{net\ income\ GAAP - net\ income\ IFRS}{|net\ income\ GAAP|} \right)$$

$$Gray\ index\ Equity = 1 - \left(\frac{equity\ GAAP - equity\ IFRS}{|equity\ GAAP|} \right)$$

حيث:

GAAP Net income = صافي الدخل في التقرير المالي المعد على وفق المبادئ المحاسبية المحلية.

IFRS Net income = صافي الدخل في التقرير المالي المعد على وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

GAAP Equity = حقوق الملكية في التقرير المالي المعد على وفق المبادئ المحاسبية المحلية.

IFRS Equity = حقوق الملكية في التقرير المالي المعد وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من واحد، فهذا يعني أن حقوق الملكية وصافي الدخل بموجب معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) أكبر من تلك المفصّل عنها بموجب معايير المحاسبة المحلية (GAAP). وإذا كانت قيمة المؤشر أقل من واحد، فهذا يشير إلى أن حقوق الملكية أو صافي الدخل بموجب معايير الإبلاغ المالي الدولية أقل من تلك الواردة في التقرير المالي المعد وفق معايير المحاسبة المحلية (GAAP). أما إذا كانت قيمة المؤشر تساوي واحد، فهذا يشير إلى أنه محايد، بمعنى ليس هناك تأثير لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) في التقارير المالية خلال الفترة الانتقالية (فترة التحول من معايير المحاسبة المحلية إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية).

ومن أجل قياس امتثال الشركات العراقية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، سيتم اتباع دراسة (Kvall and Nobes, 2010) (2012)، إذ سيتم قياس امتثال الشركات من خلال تغيير الشركات لسياستها المحاسبية بما يتوافق مع معايير الإبلاغ المالي الدولية.

خامساً: عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها 18 مصرفاً، فقد استخدمت قائمة تحقق تغطي السنوات 2015-2017-2019. إذ تم استخدام التقارير المالية لهذه السنوات لقياس درجة الامتثال من خلال مطابقة التقرير المالي للشركة نفسها مع قائمة التحقق.

سادسا: نتائج الدراسة

1- قياس الامتثال باستخدام قائمة التحقق

جدول (1)

نسبة التغير			اجمالي التغيرات في السياسات المحاسبية			المصارف
2019	2017	2015	2019	2017	2015	
0.5	0.5	0.5	7	7	7	مصرف بابل
0.3571	0.4285	0.2857	5	6	4	مصرف بغداد
0.4285	0.4285	0	6	6	0	مصرف جيهان للاستثمار
0.3571	0.4285	0.5	5	6	7	المصرف التجاري العراقي
0.4285	0.4285	0.3571	6	6	5	مصرف الخليج التجاري
0.5	0.4285	0.0714	7	6	1	مصرف الاستثمار العراقي
0.5714	0.5	0.2142	8	7	3	مصرف التنمية الدولي
0.5	0.4285	0.2857	7	6	4	مصرف الشرق الاوسط
0.5	0.5	0.4285	7	7	6	مصرف كوردستان الدولي
0.4285	0.4285	0.3571	6	6	5	مصرف الموصل للتنمية
0.3571	0.3571	0.2857	5	5	4	مصرف المنصور للاستثمار
0.4285	0.4285	0.4285	6	6	6	المصرف الاهلي العراقي
0	0.4285	0.3571	0	6	5	مصرف الشمال للتمويل
0.5	0.4285	0.3571	7	6	5	مصرف الائتمان العراقي
0.3571	0.2142	0.3571	5	3	5	مصرف سومر التجاري
0.4285	0.2857	0.3571	6	4	5	مصرف عبر العراق للاستثمار
0.5714	0.5	0	8	7	0	مصرف الثقة الدولي للاستثمار
0.3571	0.4285	0.4285	5	6	6	مصرف المتحد للاستثمار

يوضح الجدول المذكور انفا نتائج امتثال المصارف العراقية لمعايير الابلاغ المالي الدولية، إذ يبين الجدول (1) اجمالي التغيرات في السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المصارف العراقية، فضلا عن نسبة التغير الى اجمالي السياسات المحاسبية التي تسمح بها معايير الابلاغ المالي الدولية. وتشير نتائج الدراسة الى انه في سنة التحول 2015 هناك مصرفان هما مصرف بابل والمصرف التجاري العراقي لديهما اعلى درجة امتثال، اذ بلغت درجة الامتثال للسياسات المحاسبية بموجب معايير الابلاغ المالي الدولية (7) درجات وبمعدل 50%. بينما هنالك ستة عشر مصرف لديها درجة امتثال ضعيفة لسياسات المحاسبية المتوافقة مع معايير الابلاغ المالي الدولية، إذ تتراوح نسبة الامتثال لديها بين 0% - 42%. وهذا يشير الى ان غالبية المصارف العراقية مستمرة بتطبيق السياسات المحاسبية الواردة في معايير المحاسبة المحلية السائدة قبل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية، اي النظام المحاسبي المصرفي العراقي.

ومن أجل معرفة ما إذا كانت الشركات قد اكتسبت الخبرة والتعلم على استخدام السياسات المحاسبية بموجب معايير الإبلاغ المالي الدولية بمرور الوقت، و تبين نتائج الدراسة خلال العام 2017 أن هناك زيادة في عدد المصارف التي امتثلت لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، إذ بلغ عددها أربعة مصارف وهي مصرف بابل ومصرف التنمية الدولية ومصرف كوردستان الدولي ومصرف الثقة الدولي للاستثمار. إذ بلغت درجة الامتثال للسياسات المحاسبية بموجب معايير الإبلاغ المالي الدولية (7) درجات وبمعدل 50%. مما يشير إلى أن هذه المصارف عملت على تطوير قدراتها للتكيف مع معايير المحاسبة الجديدة، أي العمل على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية. بينما هنالك أربعة عشر مصرفاً لديها درجة امتثال ضعيفة للسياسات المحاسبية بموجب معايير الإبلاغ المالي الدولية، إذ تتراوح نسبة الامتثال لديها بين 21%- 42%

وفي عام 2019، توضح نتائج الدراسة إلى أن هناك زيادة في عدد المصارف التي امتثلت لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، إذ بلغ عددها سبعة مصارف وهي مصرف بابل ومصرف الاستثمار العراقي ومصرف التنمية الدولي ومصرف الشرق الأوسط ومصرف كوردستان الدولي ومصرف الائتمان العراقي ومصرف الثقة الدولي للاستثمار. إذ ازدادت درجة الامتثال للسياسات المحاسبية بموجب معايير الإبلاغ المالي الدولية إلى (8) درجة وبمعدل 57%. ، بينما هنالك أحد عشر مصرفاً لديها درجة امتثال ضعيفة لسياسات المحاسبة بموجب معايير الإبلاغ المالي الدولية، إذ تتراوح نسبة الادعان لديها بين 0%- 42%

يتبين لنا أن هناك قصوراً في امتثال المصارف العراقية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية. إذ أن امتثال المصارف العراقية قد اقتصر على عدد محدود من السياسات المحاسبية وبشكل متفاوت بين المصارف، وهذه السياسات تتمثل (1) بتصنيف قائمة الدخل على وفق الوظائف، وإظهار الأرباح التشغيلية في قائمة الدخل. (2) أعداد قائمة الدخل الشامل (3) أعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة. (4) إظهار توزيعات الأرباح المستلمة ضمن التدفقات النقدية التشغيلية، وأن الفوائد المدفوعة هي جزء من التدفقات النقدية التشغيلية. ومن ثَمَّ أظهرت النتائج أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ليس متماثلاً بين المصارف، إذ أن هناك ضعف في امتثال المصارف حتى بعد مرور فترة على تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية.

في ضوء النتائج التي توصلنا إليها، يمكن القول بقبول الفرضية الأولى للدراسة التي مفادها أن السياسات المحاسبية السائدة قبل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية للشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ستستمر تحت معايير الإبلاغ المالي الدولية (ضعف ادعان الشركات). ورفض الفرضية الثانية التي تنص على أن امتثال الشركات العراقية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية سيتحسن بمرور الوقت. أي أن السياسات المحاسبية السائدة قبل تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ستستمر تحت معايير الإبلاغ المالي الدولية. وهذه النتائج متسقة مع ما توصل له البحث المحاسبي السابق مثل Kvall and Nobes (2010, 2012).

سابعاً : الاستنتاجات والتوصيات

يهدف هذا البحث الى قياس امتثال المصارف العراقية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية. ومن خلال استخدام قائمة تحقق لقياس امتثال المصارف العراقية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية من خلال مطابقة التقارير المالية الصادرة على وفق هذه المعايير قانوناً وعلى وفق متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية التي يجب ان تنعكس في القوائم المالية والواردة في قائمة التحقق.

أشارت نتائجنا الى ان السياسية المحاسبية للمصارف العراقية السائدة قبل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية قد استمرت تحت معايير الإبلاغ المالي الدولية. وان الإذعان لمعايير الإبلاغ المالي الدولية كان ضعيفاً في بداية فترة تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية، وان هذا الإذعان يزداد في التحسن بمرور الوقت.

نحن نسهم في رفد الدراسات المحاسبية بدليل جديد يخص اذعان الشركات العراقية- قطاع المصارف لمعايير الإبلاغ المالي الدولية. بمعنى اخر، نحن نسهم في الأدبيات من خلال دراسة اذعان الشركات العراقية من خلال تغير سياستها المحاسبية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وهو الامر الذي لم يتم قياسه سابقاً. تشير نتائجنا التي توصلنا اليها في سياق الدراسات السابقة إلى وجود مقاومة للتطبيق في بداية تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية، تخف هذه المقاومة بمرور الوقت. تساعد نتائجنا أيضاً على تحديد الاختلافات في الأرقام المحاسبية خلال فترة التحول بشكل افضل. لذلك تساعد دراستنا في سد الفجوة البحثية المتعلقة بنقص الأدلة في البيئة العراقية فيما يخص تطبيق معايير الإبلاغ المالي بحكم الواقع.

المصادر:

- 1- حاجم, ايهاب عبد الوهاب. و يعقوب, فيحاء عبدالله. (2020). تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) الأدوات المالية الاعتراف والقياس للمحاسبة عن الأسهم وانعكاسه على القوائم المالية للشركات. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*, 15(52), 123-136.
- 2- Abdullah, M., & Minhat, M. (2013). Measuring compliance with IFRS mandatory disclosure requirements: some evidence from Malaysia. *Australian Journal of Basic and Applied Sciences*. 7(8): 163-169
- 3- Ball, R. (2006). International Financial Reporting Standards (IFRS): pros and cons for investors. *Accounting and business research*, 36(sup1), 5-27.
- 4- Chen, J. J., & Zhang, H. (2010). The impact of regulatory enforcement and audit upon IFRS compliance—Evidence from China. *European Accounting Review*, 19(4), 665-692.
- 5- Cordazzo, M. (2013). The impact of IFRS on net income and equity: evidence from Italian listed companies. *Journal of applied accounting research*, 14(1), 54-73.
- 6- Daske, H., Hail, L., Leuz, C., & Verdi, R. (2013). Adopting a label: Heterogeneity in the economic consequences around IAS/IFRS adoptions. *Journal of accounting research*, 51(3), 495-547.
- 7- Gee, M., Haller, A., & Nobes, C. (2010). The influence of tax on IFRS consolidated statements: the convergence of Germany and the UK. *Accounting in Europe*, 7(1), 97-122.
- 8- Gray, S. J., Linthicum, C. L., & Street, D. L. (2009). Have 'European' and US GAAP measures of income and equity converged under IFRS? Evidence from European companies listed in the US. *Accounting and Business Research*, 39(5), 431-447.
- 9- Haller, A., Ernstberger, J., & Froschhammer, M. (2009). Implications of the mandatory transition from national GAAP to IFRS—Empirical evidence from Germany. *Advances in Accounting*, 25(2), 226-236.
- 10- Haller, A., & Wehrfritz, M. (2013). The impact of national GAAP and accounting traditions on IFRS policy selection: Evidence from Germany and the UK. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 22(1), 39-56.
- 11- Kvaal, E., & Nobes, C. (2010). International differences in IFRS policy choice: a research note. *Accounting and Business Research*, 40(2), 173-187.
- 12- Kvaal, E., & Nobes, C. (2012). IFRS policy changes and the continuation of national patterns of IFRS practice. *European accounting review*, 21(2), 343-371.

- 13- Mechelli, A. (2009). Accounting harmonization and compliance in applying IASB standards: An empirical survey about the first time adoption of IAS 7 by Italian listed groups. *Accounting in Europe*, 6(2), 231-270.
- 14- Nobes, C. (2011). International variations in IFRS adoption and practice. *ACCA, Research Report*, 124, 44.
- 15- Nobes, C., & Stadler, C. (2013). How arbitrary are international accounting classifications? Lessons from centuries of classifying in many disciplines, and experiments with IFRS data. *Accounting, Organizations and Society*, 38(8), 573-595.
- 16- Peng, S., Tondkar, R. H., van der Laan Smith, J., & Harless, D. W. (2008). Does convergence of accounting standards lead to the convergence of accounting practices?: A study from China. *The International Journal of Accounting*, 43(4), 448-468.
- 17- Tsalavoutas, I. (2009). Adoption of IFRS by Greek listed companies: financial statement effects, level of compliance and value relevance. A thesis submitted for examination for the degree of Doctor of Philosophy (PhD) from The University of Edinburgh.

الملحق: قائمة التحقق في الامتثال لمعايير الابلاغ المالي الدولية اعدت بالاعتماد على دراسات Kvall and Nobes (2010, 2012)

ت	السياسة المحاسبية
1	شكل اوصيغة قائمة الدخل حسب الطبيعة / سابقا شكل اوصيغة قائمة الدخل حسب الوظيفة / حاليا
2	لا تظهر قائمة دخل الربح التشغيلي / سابقا تظهر قائمة الدخل الربح التشغيلي / حاليا
3	اظهار ارباح حقوق الملكية بعد تكاليف التمويل / سابقا اظهار ارباح حقوق الملكية في الربح التشغيلي / حاليا
4	قائمة التغير في حقوق الملكية او قائمة موحدة للدخل والمصرفيات / سابقا قائمة موحدة للدخل والمصرفيات / حاليا
5	اعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة / سابقا اعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة / حاليا
6	لا تظهر توزيعات الارباح المستلمة كتدفقات نقدية تشغيلية / سابقا تظهر توزيعات الارباح المستلمة كتدفقات نقدية تشغيلية / حاليا
7	لا تظهر الفوائد المدفوعة كتدفقات نقدية تشغيلية / سابقا تظهر الفوائد المدفوعة كتدفقات نقدية تشغيلية / حاليا
8	قياس الممتلكات والالات والمعدات بالتكلفة / سابقا قياس الممتلكات والالات والمعدات بالقيمة العادلة / حاليا
9	قياس الاستثمارات العقارية بالكلفة / سابقا قياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة / حاليا
10	تقييم الاصول المالية بالقيمة العادلة / سابقا لم يتم تقييم الاصول المالية بالقيمة العادلة / حاليا
11	عدم رسملة الفائدة على الانشاءات / سابقا رسملة الفائدة على الانشاءات / حاليا
12	تمت المحاسبة عن المخزون على وفق طريقة المتوسط الموزون / سابقا تمت المحاسبة عن المخزون وفق طريقة الوارد اولا صادر اولا / حاليا
13	المكاسب والخسائر الاكتوارية تحمل على قائمة الدخل / سابقا المكاسب والخسائر الاكتوارية تحمل على قائمة موحدة للدخل والمصرفيات / حاليا
14	في المشروعات المشتركة تتم المحاسبة على وفق طريقة حقوق الملكية / سابقا في المشروعات المشتركة تتم المحاسبة على وفق طريقة التجميع النسبي / حاليا